وعبارة ابي البقا اليس فيها ان ولا تعطف ونص ما في اعرابه تثير في موضع نصب حالا من الضمير
في ذلول تقديره لا تذل في حال اثارتها ويجوز ان يكون اتباعا لذلول وقيل هو مستانف اي هي
تثير وهذا قول من قال ان البقرة كانت تثير الارض ولم تكن تسقي الزرع وهو قول بعيد الصحة
لوجهين احدهما انه عطف عليه قوله ولا تسقي الحرث فنفى المعطوف فيجب ان يكون المعطوف
عليه كذلك لانه في المعنى واحد الا ترى انك لا تقول مررت برجل قايم ولا قاعد بل تقول
لا قاعد بغير واو وكذلك يجب ان يكون هنا والثاني انها لو اثارت الارض لكانت ذلولا وقد
نفى ذلك انتهى **قوله** ويرد اعتراضه الاول صحة مررت برجل يصلي ولا يلتفت يمينا
عن هذا ابمنع ان الواو فيه ولا يلتفت للعطف بل هي للحال ولو سلم فليس المنفي هنا بمعنى المعطوف
عليه وكلام ابي البقا على ما نقلناه عنه ظاهر في انه فيما كان بمعناه **قوله** وانما وجه الرد ان الخبر
لم يات بان ذلك من عجايبها فيه نظر اذ لا يلزم من عدم اتيان الخبر بان ذلك من عجايبها عدم كونه من
عجايبها بل جاز ان يكون من عجايبها وقد وصفها الله تعالى به فعلمناه منه **قوله** وبانه كان يجب
تكرار لا في لا ذلول في الشرح قد يكون ابو حاتم ذهب الى ان لا اسم بمعنى غير كما قاله الكوفيون
وصرح به السخاوي وغيره مثل غضبت من لا شيء وجيت بلا زاد لكن لكونها في صورة الحرف ظهر
اعرابها فيما بعدها كالا اذا كانت بمعنى غير وعليه فلا حاجة الى التكرار لانك لو قلت غير ذلول
اكتفي به والتكرار انما هو في حرف النفي وهذه اسم لا حرف واقول وقد يكون ابو حاتم
لا يقول بوجوب تكرار لا في الصفات وهو قول المبرد ومن وافقه **قوله** احدهما اذا حمل على الاستيناف
احتيج الى تقدير جزء يكون معه كلاما كقولك نعم الرجل زيد في الشرح ليس زيد
مما يحتمل ان يكون استينافا لانه مفرد والكلام في الجمل واقول هذه مناقشة في غاية
السهولة لان زيدا احتمل الاستيناف لكن باعتبار ما ينضم اليه ويصير به كلاما **قوله** قال الزمخشري
الاحسن والابلغ ان تكون مستانفات على وجه التعليل في الكشاف فان قلت كيف موقع
هذه الجمل قلت يجوز ان تكون لا يالونكم صفة لبطانة وكذلك قد بدت البغضا كانه قيل بطانة
غير آليكم خبالا بادية بغضاؤهم واما قد بينا فكلام مبتدا واحسن منه وابلغ ان تكون مستانفات
كلها على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة انتهى وفي حاشية التفتازاني قوله كيف موقع هذه
الجمل يعني لا يالونكم قد بدت البغضا قد بينا لكم لظهور ان قوله وما تخفي صدورهم اكبر حال وان قوله
ودوا ما عنتم بيان وتوكيد لقوله لا يالونكم خبالا فحكمه حكمه وانما لم تذكره عند تفصيل المواقع وقيل انه
لما وقع بين الصفتين تعين انه صفة وقوله واحسن منه اي مما ذكر وذلك لما في الاستيناف
من الفوايد ولما في الصفات من الدلالة على خلاف المقصود او ايهامه وهو تقييد النهي بكون
البطانة على هذه الصفات وليس معنى قوله مستانفات كلها ان الكل علة واحدة بالاجتماع
بل ان كلا منها علة للنهي بالاستقلال ترك تعاطفها تنبيها على الاستقلال كما في قوله تعالى ذلك بانهم
كانوا ذلك بما عصوا او يعني انها مستانفات للتعليل على طريق الترتيب بان يكون اللاحق علة
السابق الى ان تكون الاولى علة للنهي ويتم التعليل بالمجموع اي لا تتخذوا منهم بطانة لانهم لا يالونكم
خبالا

خبالا لانهم يودون شدة ضرركم بدليل انه قد بدوا البغضا من افواههم وان كانوا يخفون الكبير لكن لا يخفى
ذلك في قد بينا اذ لا يصلح تعليلا لبدو البغضا من افواههم ويصلح تعليلا للنهي اي فانا بينا الايات
الدالة على وجوب معاداة اعداء الله تعالى وان كان الاحسن ان تكون ابتدا كلام ولا يبعد
ان يكون قوله مستانفات كلها اشارة الى ما سواه انتهى **قوله** وتبعه على هذا رجلان تخصا من تفسير
اعرابا هما السفاقسي وشهاب الدين الحلبي المعروف بالسمين كل واحد منهما لخص اعرابا لا انهما
اجتمعا على تلخيص اعراب كما قد تشعر به عبارته **قوله** احدهما نحو اقوم من قولك ان قام زيد
اقوم قال الرضي اذا كان الجزا مضارعا والشرط ماضيا ففي ذلك الجزا وجهان الرفع والجزم
والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجوار فاذا لم ينجزم الشرط
لم ينجزم الجواب وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم
واما لنية الفا قبل الفصل وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا
في حال السعة والاولى ان يقال لضعف عمل ان وضعف في هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلولة الماضي
بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم يعمل في الشرط لم تعمل في الجزا فتكون الاداة جازمة لشي واحد
وهو الشرط تقديرا كما تجزم ساير الجوازم عملا واحدا اي معمولا واحدا كلم ولما ولام الامر
ولا للنهي **قوله** ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا وجه التاييد ضعف اداة
الشرط حينيذ عن العمل في الجواب لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فيتاتى فيه دعوى الاستيناف
بنية التقديم بخلاف ما اذا كان الشرط مضارعا اذ لم تضعف الاداة عن العمل في الجواب لعملها في الشرط
حينيذ ولا تتاتى دعوى الاستيناف فالضمير في قوله يؤيده لراي سيبويه والاشارة بذلك الى
اقوم من قولك ان قام زيد اقوم وفي الشرح وجه التاييد انه استقر من قواعدهم ان
الجواب متى حذف لزم مجيء الشرط بصيغة الماضي او المضارع المقرون بلم ولا يجي على خلافه ذلك
الا في الضرورة **قوله** والجزم بالعطف على محل الفا المقدرة وما بعدها في الشرح هذا الكلام
ظاهر في ان الجملة الواقعة بعد الفا لا محل لها وهو خلاف ما ياتي له من ان الجملة الواقعة بعد الفاء
جوابا لشرط جازم في محل جزم واقول بل هذا الكلام ظاهر في ان الجملة الواقعة بعد الفا
المقدرة لها محل مع الفا وان المحل لمجموع الفا وما بعدها **قوله** وليس بشي لعدم الرابط في الشرح
بل هو شي ووجه ذلك ان المعنى عند بعضهم بيني وبين لقايه يومان فالرابط بحسب المعنى موجود
ولا يضر كونه بحسب اللفظ مفقودا واقول هذا عجيب خلق الرابط الا من اللفظي
في الجملة الاسمية الحالية لابد منه لفظا او تقديرا وهو اما الواو او الضمير اوهما وسيذكر المصنف ذلك
في الباب الرابع في الاشيا التي تحتاج الى الرابط **قوله** الرابع الجملة بعد حتى الابتدائية في الشرح
اذا فرض الكلام في حتى الابتدائية امتنع جريان الخلاف في الجملة الواقعة بعدها هل لها محل من الاعراب
اولا فان القايل بان الجملة بعد حتى في محل جر لا يرى حتى ابتدائية واقول قد نقل المص
عن الزجاج وابن درستويه ان الجملة بعد حتى الابتدائية في موضع جر بحتى فان قيل ما الفرق
حينيذ بينها وبين حتى الجارة قلنا ان هذه لا تقع بعدها الا الجملة وتلك لا تقع بعدها الا المفرد **قوله**

فيه نظر فان المصنف صرح في ذا بطلان هذا القول
بالكلية فالاعتراض من الشارح عليه في محله

Copyright ... University